

تؤيد مجموعة «كلنا إرادة» قرار تعليق سداد الدين، بانتظار وضع خطة إنقاذ عادلة وشاملة مع سبل تمويلها

٩ آذار، ٢٠٢٠

إثر إعلان الحكومة عن تعليق سداد استحقاق ٩ آذار من سندات اليوروبوندرز وعن سعيها إلى إعادة هيكلة ديونها بما يتناسب مع المصلحة الوطنية، تؤيد مجموعة «كلنا إرادة» على هذا القرار الذي، ولو أتى متأخراً، إلا أنه القرار الأول من نوعه الذي يعبر عن تقدير صريح من قبل الجهات الرسمية لحجم الأزمة، كما هو أول خطوة تنم عن توجه من قبل السلطات الرسمية لتبدي المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة ولاسيما من خلال ترشيد استعمال ما تبقى لدى الدولة اللبنانية من عملات أجنبية من أجل تأمين الحاجات الأساسية للبنانيين.

أما وأن هذه الخطوة الأولى قد اتخذت، فمن الضروري الإسراع في وضع خطة شاملة لتصحيح الاقتصادي والمالي والنقدي مع مصادر تمويلها، لتشكيل الإطار العام للخروج من الأزمة وإدارة توزيع الخسائر بشكل عادل ولإرساء ركائز الانتقال من النموذج الاقتصادي الريعي إلى اقتصاد منتج وإعادة مفهوم العدالة والكفاءة والفعالية والشفافية والمحاسبة إلى مؤسسات الدولة. ولا شك أن وضع خطة شاملة وجدية ومدروسة يبقى الشرط الأساسي من أجل استعادة ثقة اللبنانيين واللبنانيات إضافة إلى ثقة الجهات الدولية الممولة في الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

ونشدد في هذا السياق أن لا ثقة دون شفافية كاملة تفتح الباب أمام المساءلة والمحاسبة. وندعو الحكومة في هذا الإطار إلى الإسراع في إتاحة الولوج المجاني إلى الجريدة الرسمية الرقمية للعموم، وإلى نشر جدول أعمال مجلس الوزراء وكامل نصوص قراراته على الموقع الإلكتروني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء فور صدورها. كما نذكر أن الشفافية في إطار معالجة الأزمة المالية تبدأ برفع السرية المصرفية المطلقة والكشف عن حسابات مصرف لبنان واحترام المادة ١١٧ من قانون النقد والتسليف.

وتبدي مجموعة «كلنا إرادة» استعدادها التام للمشاركة في ورشة العمل والنقاشات الضرورية حول الخيارات المالية والاقتصادية والقانونية والإصلاحات الهيكلية والقطاعية الفضلى في هذه المرحلة، ولدعم كل خطوة تصب في إطار بناء دولة القانون والمؤسسات والعيش الكريم في لبنان.